



تونس في زمن المثابرة (٢) مناعة الداخل وسط اضطراب مغاربي

ثمة اجماع في تونس على ان النجاح في انعاش الاقتصاد من دون كلفة اجتماعية كبيرة كان من اهم عوامل الانتصار السريع الذي حققته الدولة في معركتها ضد الاصولية. والطريقة التي تمت بها مواجهة الموجة الاصولية هي بدورها من ابرز دلالات الاستثناء التونسي.

بالطبع، لا يخلو سجل الدولة في هذه المعركة من ممارسات قمعية شتى: اعتقالات بالمئات، وربما بالآلاف، انتهاكات لحقوق الانسان، مناورات لاجهزة المخابرات الخ... تلك هي القاعدة التي تتبعها السلطات العربية كلها في وجه كل المعارضات أكانت اصولية ام لم تكن. فكيف اذا كانت المعارضة المعنية تلجأ الى العنف؟ الا ان خضوع الحكم التونسي لهذه القاعدة لم يحل دون خروجه عنها في مجالات كثيرة.

وموضع الاستثناء التونسي يكمن في عدم الاكتفاء بالاجراءات الامنية وفي توسيع دائرة المواجهة الى حقول تتطلب ممارسة السياسة، لا القمع. ولعل سر نجاح الدولة في معركتها انها لم تنفرد بتلك المعركة، بل حرصت على تعبئة المجتمع المدني وراءها، مستندة الى حد بعيد على تراث البورقبيية المجتمعي، ولكن من دون الوقوع في الاخطاء التي ميّزت تعاطي "المجاهد الأكبر" مع الاصوليين في اواخر عهده. هكذا تم وضع حد لـ لتنازلات التي كان قدمها رئيس الوزراء السابق محمد المزمالي في اوائل الثمانينات للاصوليين، لاسيما في المجال التربوي وتم شيئا فشيئا الغاء نفوذ الاصوليين في صوغ البرامج المدرسية، بعدما عهد في وزارة التربية الى محمد شرفي، الشخصية اللامعة الآتية من وسط يساري - علماني. وطاولت ايضا المواجهة الايديولوجية قضايا المرأة، حيث تم التأكيد مرارا ان لا رجوع عن المكتسبات المحققة منذ الاستقلال. بل تميّزت الصحافة الرسمية والحزبية، في هذا المجال، بنبرة هجومية لم يعد لها مثيل على الارجح في العالم العربي. غير ان السلطة ظلت حريصة، في الوقت نفسه، على عدم الوقوع في شرك التناقض بين الهوية العربية والخيار العلماني، فلم تترك ساحة "العروبة"، لغة وانتماء وشعارات، للاصوليين، خلافا لما حصل في الجزائر. وشكلت حرب الخليج محطة اساسية في هذا المسار، اذ كان الحزب الحاكم على رأس الحملات الشعبية والتظاهرات التي قامت تنديدا بالحرب الاميركية. بيد ان هذه الجهود ما كانت لتنجح لو لم يكن المجتمع التونسي جاهزا لرفض الخطاب الاصولي، مؤكدا بذلك استيعابه، الى حد بعيد، الابعاد التحررية التي انطوت عليها تجربة البورقبيية، على الاقل حتى السبعينات. ولا بد من الاشارة هنا الى ان تجدد مظاهر التقوى الشعبية لم يبلغ في تونس الانتشار الذي عرفه في دول عربية اخرى في مطلع الثمانينات. صحيح ان فريضة الصوم في رمضان عادت تستقطب اعدادا متزايدة من التونسيين كل سنة، وان الحركة النهارية خلال هذا الشهر تشهد تباطؤا ملحوظا شبيها بما يحصل في الدول العربية الاخرى، خلافا لما كانت عليه الحال في الستينات، حين كان بورقبيية يتحدى علنا الموروث داعيا الى العزوف عن هذا التقليد الذي يعوق في نظره، مسيرة الانماء. الا انه لم تلاحظ، في المقابل، حالات امتناع عن تقديم الخمر في المطاعم، ولم يبد ان التونسيين مستعدون للتخلي عن



المجتمع المنفتح الذي يميزهم وعن مردود هذا الانفتاح، اي السياحة الجماهيرية الاوروبية من جهة، و"سياحة المؤتمرات" من جهة أخرى.

والاهم من ذلك ان التحرك الاصولي ظهر بالنسبة الى قطاعات واسعة من المجتمع كعامل تأزيم في الوقت الذي بدأت تونس تنعم بانفراج سياسي طال انتظاره. فعلى رغم احتفاظ السلطة الجديدة بالادوات البوليسية والمخابراتية القديمة، ادت تنحية بورقيبة في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ ومنذ اللحظة الاولى، الى كسر الجمود الذي اكتنف السياسة التونسية من جراء هرم "المجاهد الاكبر"، واطلاق رياح التغيير في مختلف مجالات الحياة العامة. وتعزز الشعور بالانفراج عندما بدا ان الرئيس بن علي لا يحمل فقط طموحا شخصيا في السلطة، كما كان يعتقد، وانما هو صاحب مشروع تغيير مستديم تجلى خصوصا في توسيع رقعة الحريات العامة ورفع شعار الديمقراطية، وان بقيت منقوصة، وعودة الحزب الدستوري الحاكم الى الحياة. وكان لعملية تجديد الحزب، الذي تحول اسمه الى "التجمع الدستوري الديمقراطي" في "مؤتمر الانقاذ" العام ١٩٨٨ وفتحت ابوابه امام عناصر شابة آتية من الاوساط اليسارية وحيانا من اقصى اليسار دور كبير في الحد من تأثير الموجة الاصولية. فباستعادته طابعه الجماهيري (والشعبي) التقليدي، وبانفتاحه على قطاعات اجتماعية نشطة، عاد الحزب يشكل محور الحياة السياسية القاعدية، بالاضافة الى كونه امتدادا للسلطة.

هكذا، وبحصيلة هذه العوامل كلها، تمكنت الدولة من ان تتحين الفرصة الملائمة للانقضاض على حركة "النهضة". وجاءت الفرصة في ربيع ١٩٩٢، بعد لجوء جناح في الحركة الى العنف. ولا بد من التنويه هنا بأن التسرع في المحاكمات القضائية ضد اعضاء النهضة وتضخيم تهمة "المؤامرة" لم يثيرا ردود فعل كبيرة في تونس، باستثناء رابطة حقوق الانسان. في المقابل حرصت السلطة على الاتقع في الخطأ الذي انتهى اليه عهد بورقيبة، فتجنبت استصدار احكام بالاعدام في حق المتهمين، حتى لا تعطي الحركة الاصولية مجالا لاثارة تعبئة جديدة حول دم الشهداء.

في اي حال، لا يجادل احد في ان المعركة انتهت بهزيمة كبيرة للموجة الاصولية. فلا اثر منظور للاصوليين اليوم في السياسة التونسية او حتى في الانشطة الاجتماعية. لا وجود مثلا للملتحين في الشوارع. اما المتحجبات، فيقتصر عددهن على الجيل القديم. وهن وان كنّ يشكلن ظاهرة، فهي ظاهرة متصلة بالموروث، لا بالاسلام السياسي. ولعل اكبر دليل على حجم الضربة التي منيت بها الحركة الاصولية انقضاء السنة الجامعية من دون ان يسجل خلالها يوم اضراب واحد، وذلك للمرة الاولى منذ اكثر من عشرين سنة كانت خلالها الجامعات مسرحا اساسيا للغليان السياسي، اليساري في السبعينات والاصولي في الثمانينات.

انتهت المعركة اذا، وطويت الصفحة. فخلافا لما قد يتوقعه المراقب الخارجي، لا يحاول المسؤولون المجاهرة بانتصارهم. فمن اللافت مثلا ان خطاب الرئيس بن علي في افتتاح مؤتمر التجمع الدستوري خلا من اي اشارة الى المعركة مع الاصوليين، على رغم انه كان يستعرض الانجازات المحققة منذ المؤتمر السابق قبل خمس سنوات. الا ان غياب بيانات الانتصار لا يعني انتهاء للمواجهة الايديولوجية. فاذا كان الاصوليون عاجزين اليوم عن طرح نظرياتهم، فإن السلطة من جهتها مستمرة في تأكيد التوجه العلماني في كل المسائل المجتمعية، لاسيما في ما يتصل بقضية المرأة.



لهذه القضية بالذات اولوية واضحة في الخطاب الرسمي. والرئيس بن علي نفسه لا يترك فرصة الا ويؤكد ضرورة تعميق مكتسبات المرأة التونسية. وفي هذا الاطار، تم اخيرا اتخاذ اجراء مهم، قضى بانشاء صندوق وطني للنفقات، وظيفته ضمان النفقة والجزايرة التي تحكم بها المحاكم لمصلحة المطلقات، وتسليفها عند اللزوم، على ان تتكفل هذه الهيئة تحصيل المبالغ المسلفة من الازواج. بهذه الطريقة، التي لا مثيل لها في العالم على الارجح، يصبح من المستحيل على الازواج التهرب من دفع النفقات، وتتززز تاليا حرية المرأة في ممارسة حقها بطلب الطلاق، وهو حق تتمتع به منذ السنة الاولى للاستقلال. يبقى انه، على رغم تجاوز تونس الخطر الاصولي وانتفاء اي عامل تأزيم داخلي آخر، لا يجرؤ احد على الافراط بالتفاؤل، وكأن الجميع يدرك ان الاستثناء التونسي ليس بمنأى عن مفاعيل القاعدة التي خرج جزئيا عنها. فقاعدة التفهقر العربي تنعكس على تونس في اكثر من مجال.

هناك بالدرجة الاولى وقع الاحداث الجارية في المحيط المباشر لتونس، في الجزائر اولا وفي ليبيا ثانيا. لا يعني ذلك ان التونسيين يخشون امتدادا الموجة الاصولية الجزائرية عندهم في المدى المنظور. فالنجاح الذي تحقق ضد حركة "النهضة" يعطيهم شيئا من المناعة يراهن المسؤولون على استمرارها حتى في حال وصول "جبهة الانقاذ الاسلامية" الى السلطة في الجزائر. اما من الجهة الليبية فلا يشعر المسؤولون بخطر مباشر. على العكس، استفادت تونس الى حد بعيد من المقاطعة المفروضة على ليبيا وشهدت المناطق المتاخمة للجماهيرية انتعاشا في حركتها التجارية. لكن ذلك كله لا يخفف من الادراك الشائع في مختلف الاوساط التونسية بأن المغرب العربي بأسره دخل مرحلة اضطرابات من شأنها ان تفاقم بالضرورة المصاعب الخاصة بكل بلد.

ويتعزز هذا الوعي من جراء تعطيل الاتحاد المغاربي على اثر الاحداث الليبية والجزائرية، في الوقت الذي يجمع التونسيون على اعتبار الوحدة المغاربية المخرج الوحيد، على الامد الطويل، لاقتصادات بلدان المنطقة. فطالما لم تتحقق هذه الوحدة، اقله على المستوى الاقتصادي، ستظل دول المغرب معرضة لقواعد التبادل غير المتكافىء مع اوروبا الموحدة، الجارة القريبة، وستزيد احتمالات الحاق القوى الانتاجية في المغرب بالاقتصاد الغربي. وخطر اللاحق هذا هو الوجه الآخر للانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه تونس. ويكفي التجول في الاسواق العتيقة لاكتشاف مدى التحول الذي حدث في غضون سنوات قليلة. اذ لم تعد تقدم تلك الاسواق البضائع التقليدية الحرفية بمقدار ما تقدم منتجات من الطراز الغربي مصنعة محليا (سترات جلدية، جينزات، قطنيات الخ...) بالطبع، يؤدي انتشار هذه الصناعات الى تطوير آلة الانتاج والخبرات المحلية، لكنه يضعف في الوقت نفسه من مناعة الاقتصاد التونسي في وجه الازمات العالمية والاقليمية.

غير ان تونس لا تجد على ما يبدو ما ينهيها عن الاستمرار في هذا التوجه. وهي في اي حال، لا تجد عند العرب السند الذي يمكن ان يحميها. فعلى رغم المصالحة الرسمية مع الكويت، لم تنجح تونس في جذب الاستثمارات العربية بالمقدار المطلوب، وهذه ايضا من تجليات قاعدة التراجع العربي. والمفارقة الكبيرة بالنسبة الى الزائر العربي هي ان التونسيين يبدوون كأنهم قطعوا الامل من العرب في حين ان المشاعر القومية التي أوقدتتها حرب الخليج ما زالت قوية. فبينما لا تخلو اي مكانة يشترك فيها تونسي وعربي آخر من اشارات مريرة الى حرب الخليج، كان من اللافت مثلا ان يخلو خطاب الرئيس بن علي في افتتاح مؤتمر حزبه من اي اشارة الى الوضع العربي، باستثناء فقرة جد مقتضبة عن قضية فلسطين. بيد ان تجليات قاعدة التراجع العربي في تونس ليست كلها خارجية. فبعضها ذاتي، يظهر في التأرجح بين شعار الديمقراطية المرفوع رسميا والطرق



المستعملة لتركيز هذه الديمقراطية. ولعل اسطع برهان على هذا التآرجح في الطقوسية البائدة التي رافقت مؤتمر التجمع الدستوري الديمقراطي. تلك الطقوسية لا تختصر الا بكلمة واحدة: عبادة الشخصية. بالطبع يهون الامر بعض الشيء عندما تكون الشخصية المعنية راغبة في فتح مجال التنافس الحر بين اعضاء الحزب، وفي منح المعارضين حرية التعبير. لكن حكم "المستبد العادل"، وان كان افضل من الاستبداد الظلامي، لا يصنع وحده الديمقراطية. ولعل في تجربة السلف الصالح، اي الحبيب بورقيبة، اخطر دليل على ذلك.

سمير قصير



Id-Reference	93-Pr-000092	
Media	(Support)	HC
Title		الحلقة الثانية تونس في زمن المثابرة (٢) مناعة الداخل وسط اضطراب مغاربي
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date		الأربعاء ١٨/٨/١٩٩٣
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	حبيب بورقيبة - زين العابدين بن علي
	Locations	تونس - جزائر - مغرب - ليبيا
	Dates	٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، ١٩٨٨، ربيع ١٩٩٢
	Themes	تونس - انتعاش اقتصاد - إنتصار - أصولية - مواجهة - استثناء عربي - انتصار - أصولية - أمن - اضطراب - مغرب عربي - حركات أصولية - جبهة إنقاذ - اتحاد - إقتصاد - تونس - زين العابدين بن علي - ديموقراطية - انفتاح - حرية - حزب - تجديد - حركة نهضة - أصولية - مواجهة - قضاء - امرأة
Subject		تونس الإستثناء العربي في مواجهة الأصولية والإنتصار عليها وإعطاء المرأة حقوقها وسط اضطراب في المغرب العربي وتراجع الدعم العربي